مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.14

آلية انتقال السلطة في العراق خلال فترة حكم المماليك (1750 – 1831م) دراسة تحليلية مقارنة في ضوء كتابات رسول حاوي الكركوكلي وستيفن همسلي لونكريك

اوراد عبد المحسن يوسف* ، أ. د. ضرار خليل حسن
الجامعة العراقية/ كلية التربية/ قسم التاريخ
*email : ourad.a.habeeb@aliraqia.edu.iq

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة آلية انتقال السلطة في العراق خلال فترة حكم المماليك (1750–1831م)، بوصفها إحدى الإشكاليات المركزية التي أسهمت في تشكيل البنية السياسية والإدارية للولاية في تلك الحقبة. فقد تميّز النظام السياسي المملوكي بغياب الوراثة المؤسسية، وعدم استقرار قواعد التعيين والعزل، الأمر الذي جعل انتقال الحكم يتم في الغالب عبر توازنات معقّدة بين القوى المحلية، والنخب العسكرية، والباب العالي، مع حضور واضح لفرض الأمر الواقع الذي لا يكتسب شرعيته النهائية إلا من خلال الفرمان العثماني. يعتمد البحث على منهج تحليلي مقارن بين روايتين تاريخيتين مختلفتين في المنطلق والمنهج، هما رواية المؤرخ المحلي رسول حاوي الكركوكلي، ورواية المؤرخ الغربي ستيفن همسلي لونكريك، للكشف عن طبيعة هذا الانتقال، وحدود الشرعية السياسية، ودور المجتمع المحلي في صناعة السلطة. ويخلص البحث إلى أن آلية انتقال السلطة في العراق المملوكي لم تكن إجراءً إداريًا صرفًا، بل كانت نتاجًا لتفاعل مستمر بين الواقع المحلي والشرعية العثمانية، وهو ما يعكس هشاشة المركز العثماني وصعود القوى المحلية بوصفها فاعلًا سياسيًا رئيسيًا.

الكلمات المفتاحية: آلية انتقال السلطة، الحكم المملوكي، العراق، الكركوكلي، لونكريك، الفرمان العثماني.

Abstract :

This study examines the mechanism of power transfer in Iraq during the Mamluk rule (1750–1831), considering it a key issue in understanding the political and administrative structure of the province in that period. The Mamluk political system was characterized by the absence of institutional succession and the instability of appointment and dismissal procedures, which made the transfer of power largely dependent on complex balances between local forces, military elites, and the Ottoman central authority. In most cases, authority was imposed as a fait accompli and later legitimized through an Ottoman firman. The study adopts a comparative analytical approach based on the writings of the local historian Rasul Hawi al-Karkukli and the British historian Stephen Hemsley Longrigg, highlighting their different perspectives on legitimacy, local agency, and the role of the Ottoman center. The study concludes that the transfer of power in Mamluk Iraq was not merely an administrative process, but rather the outcome of continuous interaction between local realities and imperial legitimacy, reflecting both the fragility of Ottoman central authority and the rise of local elites as key political actors.

Keywords: Transfer of Power, Mamluk Rule, Iraq, Al-Karkukli, Longrigg, Ottoman Firmans.

المقدمة

شكّلت مرحلة الحكم المملوكي في العراق (1750-1831م) واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا في تاريخ الإدارة العثمانية، لما اتسمت به من خصوصية سياسية وإدارية تمايزت عن النموذج العثماني الكلاسيكي القائم على مركزية السلطة واستقرار آليات التعيين والعزل، فقد برز العراق خلال هذه الحقبة بوصفه مجالًا سياسيًا شبه مستقل، تتحكم فيه نخب محلية وعسكرية استطاعت، في ظل تراجع سلطة الباب العالي، أن تفرض واقعًا سياسيًا جديدًا قوامه القوة الفعلية والتحالفات المحلية، قبل أن تكتسب السلطة شكلها القانوني من خلال الفرمان السلطاني.

إن انتقال السلطة في العراق المملوكي لم يكن عملية إدارية منتظمة تحكمها قواعد مؤسسية واضحة، بل جاء في الغالب نتيجة صراعات داخلية، أو تسويات بين القوى المحلية، أو تدخلات ظرفية من الدولة العثمانية، الأمر الذي أفضى إلى تعدّد أنماط انتقال الحكم بين فرض الأمر الواقع، والتوافق بين الأعيان والنخب، والتدخل المركزي المتأخر، وقد انعكس هذا الواقع على طبيعة الشرعية السياسية، التي لم تعد تستمد قوتها من المركز العثماني وحده، بل من القبول المحلي والقدرة على ضبط الأمن وإدارة الموارد.

تكتسب دراسة آلية انتقال السلطة في هذه المرحلة أهمية خاصة لكونها تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة النظام السياسي المملوكي في العراق، وحدود استقلاله الفعلي، ودور المجتمع المحلي في إعادة إنتاج السلطة، كما تسهم هذه الدراسة في تفسير مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي رافقت فترات التغيير في الحكم، وتساعد على فهم الأسباب البنيوية التي أدت في نهاية المطاف إلى سقوط الحكم المملوكي وعودة السيطرة العثمانية المباشرة سنة 1831م.

يعتمد هذا البحث على مقاربة تحليلية مقارنة بين روايتين تاريخيتين تمثلان اتجاهين مختلفين في كتابة تاريخ العراق الحديث، هما رواية المؤرخ المحلي رسول حاوي الكركوكلي، الذي عاصر جانبًا من الأحداث أو اقترب منها زمنيًا، فعبّر عن رؤية داخلية تبرز دور الأهالي والنخب المحلية في صناعة القرار السياسي، ورواية المؤرخ الغربي ستيفن همسلي لونكريك، الذي تناول المرحلة من منظور بنيوي أشمل، ركّز فيه على علاقة العراق بالمركز العثماني والتوازنات الإقليمية والدولية، ومن خلال هذه المقارنة، يسعى البحث إلى الكشف عن طبيعة آلية انتقال السلطة، واختلاف تفسيرها باختلاف الخلفية الفكرية والمنهجية للمؤرخين.

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة هذا البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة آلية انتقال السلطة في العراق خلال الحكم المملوكي (1750-1831م)، وما حدود الدور الذي أدّته القوى المحلية والباب العالي في إضفاء الشرعية على الحكم؟

ويتفرّع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- هل كان انتقال السلطة في العراق المملوكي يتم وفق آلية مؤسسية واضحة أم عبر فرض الأمر الواقع؟
- إلى أيّ مدى أسهمت القوى المحلية (الأعيان، النخب العسكرية، العشائر) في ترجيح كفّة هذا

الوالي أو ذاك؟ وهل كانت هناك قوى خارجية ساهمت في ذلك.

• كيف اختلف تفسير آلية انتقال السلطة بين المؤرخ المحلي رسول حاوي الكركوكلي والمؤرخ الغربي ستيفن همسلي لونكريك؟

• هل مثّل الفرمان العثماني عنصرًا حاسمًا في صناعة السلطة أم غطاءً قانونيًا لواقع مفروض سلفًا؟

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال تحليل نماذج انتقال الحكم في بغداد خلال الحقبة المملوكية، بوصفها حالات كاشفة عن طبيعة النظام السياسي السائد آنذاك.

منهج البحث ومصادره

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي المقارن، من خلال تتبّع وقائع انتقال السلطة في العراق خلال الحكم المملوكي، وتحليلها في ضوء السياق السياسي والاجتماعي الذي أحاط بها، ثم مقارنتها بين روايتي رسول حاوي الكركوكلي وستيفن همسلي لونكريك. وقد أتاح هذا المنهج الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف في تفسير الحدث التاريخي، وربط الوقائع الجزئية بالبنية العامة للنظام السياسي.

أما من حيث المصادر، فقد استند البحث إلى مؤلفات رسول حاوي الكركوكلي بوصفها تمثل سردًا محليًا قريبًا من زمن الحدث، وإلى كتابات ستيفن همسلي لونكريك التي تقدّم رؤية تحليلية أوسع، فضلًا عن عدد من المصادر التاريخية المساندة، مثل مؤلفات عباس العزاوي، وأحمد واصف، وسليمان فائق، وعلاء موسى نورس، إضافة إلى بعض كتب الرحالة الأجانب، بما أسهم في دعم التحليل وتوسيع أفق المقارنة.

المبحث الأول: الإطار التحليلي لآلية انتقال السلطة في العراق خلال الحكم المملوكي

أولًا: انتقال السلطة بوصفه ظاهرة سياسية لا إجراءً إداريًا

يُعدّ انتقال السلطة في العراق خلال الحكم المملوكي (1750[1]-1831م) ظاهرة سياسية مركّبة، لا يمكن فهمها بوصفها إجراءً إداريًا يخضع

(1) رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، دار الكتاب العربي، بيروت،1960 ، ص106؛ باقر امين الورد، حوادث بغداد في 12قرن ، ط1، مكتبة النهضة، بغداد ، 1989، ص222؛ علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، منشورات وزارة الاعلام، العراق، 1975،ص30؛ عباس العزاوي ، موسوعة تأريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2004، ج5، ص324؛ عَبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ،ط3، مطبعة العرفان، صيدا ، 1958 ، ص 29. في حين أشار بعض المؤرخين إلى أن بدايته تعود إلى سنة 1749م/ 1162هـ، أو قبلها بعام، كما ورد عند عباس العزاوي العراق بين احتلالين، ج6،ص17؛ عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك 1831-1749،رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 1976، ص4؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 136؛ باقر أمين الورد ،بغداد خلفاؤها ولاتها ملوكها رؤساؤها، مشورات دار التربية، بغداد، 1984،ص223. ويُلاحظ وجود تباين في تحديد سنة بدء الحكم المملوكي في بغداد بين المصادر، وهو تباين يعكس اختلاف المؤرخين بين التأريخ لبداية بروز النفوذ الفعلي والتأريخ للتثبيت الرسمي للولاية، وبناءً عليه، اعتمد هذا الجدول سنة 1750م بدايةً للحكم المملوكي في بغداد، بوصفها تاريخ التولي الرسمي لسليمان باشا الولاية، مع الإقرار بوجود امتداد زمني سابق لمرحلة التمهيد وبسط النفوذ.

لتعليمات مركزية ثابتة، كما هو الحال في النموذج العثماني التقليدي، بل باعتبارها نتاجًا لتفاعل معقّد بين القوة الفعلية والشرعية القانونية، فقد شهدت ولاية بغداد، منذ منتصف القرن الثامن عشر، تراجعًا تدريجيًا في قدرة الباب العالي على فرض ولاة من خارجه[1]، مقابل صعود نخب مملوكية محلية استطاعت احتكار أدوات القوة العسكرية والإدارية، ما جعل انتقال الحكم يتم أولًا على أرض الواقع، ثم يُضفى عليه طابع الشرعية لاحقًا[2].

ذكر الرحالة الفرنسي نيبور في كتابه (رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر) ان حكومة بغداد في عهد المماليك يترأسها باشا من الدرجة الاولى (صاحب ثلاث طوغات)[3] . اما الطوغات الثلاث، أوالطرات، هي الراية ذات الذيول الثلاثة التي كان السلطان يمنحها للولاة من الدرجة الأولى، أي الوزراء، عند توليهم ولايات كبرى مثل بغداد أو مصر، بوصفها رمزًا رسميًا لتقلّد منصب الولاية. أمّا الراية ذات الطرتين أو الطرة الواحدة فكانت تُمنح لأصحاب المناصب الأدنى رتبة، كولاة شهرزور أو البصرة، بما يعكس التدرج الإداري والوظيفي في الدولة العثمانية[4].

كشف هذا التحوّل عن انتقال فعلي في مركز الثقل السياسي من الآستانة إلى بغداد، حيث لم يعد الوالي يُعيَّن ابتداءً بفرمان سلطاني نافذ، بل بات الفرمان في كثير من الحالات يُستخدم لتقنين وضع سياسي قائم، فرضته موازين القوى المحلية، اذ اصبحت آلية انتقال السلطة في العراق المملوكي تمثل حالة خاصة من (الشرعية المؤجَّلة)، التي تُبنى من الأسفل إلى الأعلى، لا العكس[5].

ثانيًا: غياب الوراثة المؤسسية

اتّسم النظام السياسي المملوكي في العراق بغياب مبدأ الوراثة السياسية الواضحة، وعدم استقرار آليات التعاقب على الحكم، الأمر الذي فتح المجال أمام تعدّد أنماط انتقال السلطة. فلم يكن الانتماء العائلي وحده كافيًا لتأمين الحكم، كما لم تكن الخبرة الإدارية معيارًا حاسمًا، بل شكّلت القدرة على بناء تحالفات داخل النخبة العسكرية، وضمان ولاء الجند، وكسب دعم الأعيان المحليين، عناصر حاسمة في ترجيح كفّة المرشّح للحكم[6].

(1) ان بُعد العراق عن الآستانة، وضعف التواصل والمواصلات بين الطرفين، لم يكونا عاملين إداريين فحسب، بل أسهما في تحويل انتقال السلطة إلى مسألة ذات طابع سياسي، إذ شجّعا الولاة العثمانيين على التمرّد على الحكومة المركزية والسعي إلى الاستقلال بالأقاليم التي أُرسلوا لحكمها، الأمر الذي جعل تغيّر الحكم يتم في إطار صراع سياسي لا في سياق إجراء إداري منظم، وانعكس ذلك في صورة اضطرابات ومحن متكررة أصابت السكان المحليين. ينظر : عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ،ط3 ، مطبعة العرفان، صيدا ، 1958 ، ص29.

(2) علي الوردي ، علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة الارشاد، بغداد، ج1، ص 150.

(3) كارستن نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر ، ترجمة محمود حسين الامين ، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965، ص 129.

(4) جيمس ريموند وليستد، رحلة الى بغداد في عهد الوالي داود باشا ، ترجمة سليم التكريتي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، 1984، ص 58.

(5) عثمان بن سند، مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود، اختصره أمين حسن الحلواني المدني ، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1931، ص 307؛ رسول حاوي الكركوكلي، المصدر السابق ، ص 275؛ ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، بغداد، 1985، ص284.

(6) رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات

وفي هذا السياق، برز ما يمكن تسميته بـ (التوافق القسري)، وهو نمط من الانتقال السياسي يقوم على تسوية غير مكتوبة بين أطراف متنافسة، تُفرض في ظل ميزان قوى هشّ، ويُراد منها تجنّب الفوضى أكثر من تأسيس شرعية مستقرة، وقد أفضى هذا النمط إلى حالة من الاستقرار المؤقت، سرعان ما تتآكل مع تغيّر موازين القوى أو وفاة الوالي.[1]

ثالثًا: الفرمان العثماني بين الشرعية القانونية والوظيفة الرمزية

لم يفقد الفرمان العثماني أهميته خلال الحكم المملوكي، لكنه فقد وظيفته التأسيسية، ليغدو أداة إقرار لا أداة إنشاء، فغالبًا ما كان الباب العالي يضطر إلى الاعتراف بالوالي المفروض محليًا، خشية اتساع رقعة الاضطراب أو خروج الولاية عن الطاعة الاسمية، وعليه فقد تحوّل الفرمان إلى عنصر رمزي يمنح الغطاء القانوني لحكم قائم، بدل أن يكون آلية حاسمة في اختيار الحاكم[2].

كشفت هذه الوظيفة الجديدة للفرمان عن طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين المركز العثماني والولاية، حيث حافظت الآستانة على مظهر السيادة، في حين احتفظت بغداد بواقع السلطة، وهو ما يفسّر قبول الدولة العثمانية بتوالي ولاة أقوياء يتمتعون باستقلال واسع، طالما حافظوا على حدٍّ أدنى من الولاء الاسمي ودفع الضرائب.[3]

يتضح لنا مما سبق ذكره إن تكرار أنماط انتقال السلطة غير المستقرة في العراق المملوكي لا يعكس فشل الأفراد بقدر ما يكشف هشاشة البنية السياسية ذاتها، فغياب قواعد واضحة للتعاقب، وتضارب مصادر الشرعية، وتعدّد مراكز القوة، جعل من كل انتقال للسلطة لحظة اختبار للنظام بأسره، ومن هنا، يمكن النظر إلى آلية انتقال السلطة بوصفها مرآة تعكس طبيعة الحكم المملوكي وحدود قدرته على إنتاج استقرار طويل الأمد.

المبحث الثاني: أنماط انتقال السلطة عمليًا في العراق المملوكي وأثر التدخلات الخارجية

أولًا: فرض الأمر الواقع بوصفه المدخل الرئيس للسلطة

شكّل فرض الأمر الواقع النمط الأكثر حضورًا في انتقال السلطة خلال الحكم المملوكي في العراق، إذ غالبًا ما كان الوالي الجديد يفرض نفسه من خلال السيطرة على القوة العسكرية في بغداد، مستندًا إلى ولاء الجند المماليك، قبل أن يحصل على الاعتراف الرسمي من الدولة العثمانية، وفي هذا السياق، لم يكن انتقال الحكم نتيجة قرار مركزي، بل تعبيرًا عن اختلال موازين القوى داخل الولاية نفسها، حيث تتيح وفاة الوالي أو عزله أو ضعفه فرصة لبروز منافسين يسعون إلى ملء الفراغ السياسي.[4]

اظهر هذا النمط أن السلطة الفعلية سبقت الشرعية القانونية، وأن مركز القرار الحقيقي كان في بغداد لا في الآستانة، كما يعكس اعتماد الحكم المملوكي على القوة المنظمة أكثر من اعتماده على الأطر المؤسسية، ما جعل انتقال السلطة عملية

والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994، ص41-40.

(1) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968، ص 22.

(2) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص 23.

(3) ايناس سعدي، تاريخ العراق الحديث، دار عدنان، بغداد، 2014، ص351.

(4) سليمان فائق،تاريخ بغداد ، ترجمة موسى كاظم ، مطبعة المعارف، بغداد،1962، ص62.

محفوفة بالتوتر والاحتمالات المفتوحة على الصراع.

برز نمط آخر من أنماط انتقال السلطة تمثّل في التوافق النسبي داخل النخبة المملوكية، مدعومًا بموافقة ضمنية من الأعيان المحليين وزعماء العشائر المؤثرة، وقد ظهر هذا النمط بصورة أوضح في الفترات التي سعت فيها الأطراف المتنافسة إلى تجنّب الفوضى، أو حين كان ميزان القوى متقاربًا إلى درجة لا تسمح بالحسم العسكري السريع، غير أن هذا التوافق لم يكن تعبيرًا عن نضج سياسي مؤسسي، بقدر ما كان تسوية ظرفية فرضتها الضرورة، وغالبًا ما كان هشًّا وقابلًا للانهيار مع أول تغيّر في موازين القوى، اذ اصبح هذا النمط يعكس منطق (الإدارة بالأزمات) أكثر مما يعكس استقرارًا سياسيًا دائمًا[1].

يرى رسول الكركوكلي أن تعيين داود باشا جاء استجابةً لإرادة الأهالي، ومنح الحدث طابع الشرعية الاجتماعية والأخلاقية، وجعل الفرمان العثماني تصديقًا لإرادة الداخل، بينما يقدّم لونكريك تفسيرًا مغايرًا، إذ يعدّ التعيين قرارًا سلطانيًا مباشرًا لا صلة له بالمجتمع المحلي، ويضعه في إطار الصراع البيروقراطي داخل الدولة العثمانية، ويتفق المؤرخان على اضطراب الأوضاع زمن التعيين وكون الفرمان الأساس القانوني للحكم، لكنهما يختلفان في تفسير مصدر الشرعية وآلية الانتقال[2].

اظهر تطور النظام الإداري والعسكري العثماني انتقال الدولة من السيطرة المباشرة إلى نمط من الحكم غير المباشر عبر الأعيان المحليين، نتيجة ضعف أدوات الضبط المركزي في الأطراف البعيدة ، وقد عجزت الفرمانات العثمانية عن فرض الإصلاحات العسكرية فعليًا في الولايات النائية، إذ استفادت القوى المحلية من تراجع فاعلية الجيش النظامي لتعزيز استقلالها الذاتي وتكوين جيوش موازية، كما أسهم فساد الجهاز العسكري والانحراف في نظام الرواتب في إضعاف قدرة الدولة على تنفيذ أوامرها ، وبذلك أصبحت الإدارة المركزية عاجزة عن تحويل توجيهاتها الرسمية (الفرمان) إلى سيطرة حقيقية على الولايات الطرفية.[3]

ثانياً: أثر التدخلات الخارجية والإقليمية في تعيين الولاة[4]

لم يكن انتقال السلطة في العراق المملوكي شأنًا داخليًا خالصًا، بل تأثّر في أحيان كثيرة بالتدخلات الخارجية والإقليمية[5]، ولا سيما من القوى المجاورة التي سعت إلى توسيع نفوذها أو حماية مصالحها، فقد شكّلت الدولة الإيرانية، بمراحلها المختلفة، عامل ضغط مستمر على العراق، سواء عبر التدخل العسكري المباشر أو من خلال دعم أطراف محلية موالية لها، ما أسهم في ترجيح كفّة بعض الولاة أو إضعاف آخرين.

كما لعبت القوى الأوروبية[6]، ولا سيما بريطانيا، دورًا غير مباشر في موازين السلطة، من خلال علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع ولاة بغداد، وسعيها إلى ضمان الاستقرار السياسي بما يخدم

(1) عباس العزاوي، المصدر السابق،ج6، ص271.

(2) رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص275؛ ستيفن لونكريك، المصدر السابق ، ص 284.

(3) أوديل مورو، الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات، ترجمة كارمن جابر، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2018 ، ص 21-20..

(4) بريدجز هارفرد جونز، موجز لتاريخ الوهابية، ترجمة عويضة بن متيريك، دارة الملك عبد العزيز، السعودية،1424 هـ، ص 17.

(5) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007،ص 79.

(6) رافت الشيخ ، المصدر السابق، ص42.

مصالحها الاقتصادية[1]. وقد أدى هذا الحضور الخارجي إلى إدخال عنصر جديد في معادلة انتقال السلطة، يتمثّل في رضا القوى الإقليمية أو عدم معارضتها الشديدة لتولّي هذا الوالي أو ذاك.[2] يمكن القول إن آلية انتقال السلطة في العراق المملوكي كانت نتاجًا لتفاعل ثلاثة مستويات من القوة: القوة المحلية، والشرعية العثمانية، والضغوط الخارجية[3]، وهو ما منحها طابعًا مركّبًا يتجاوز التفسير الأحادي.

أن تعيين الولاة لم يكن محصورًا بالعوامل الداخلية، بل تأثر أيضًا بالتدخلات الأوروبية، ولا سيما البريطانية والفرنسية، ففي شأن سليمان باشا الكبير، يعزوه الكركوكلي إلى الفوضى الداخلية وضغط الأهالي على الدولة العثمانية، أما لونكريك فيؤكد دور النفوذ البريطاني والدعم المالي في ترجيح تعيينه، بما يكشف أن انتقال السلطة كان نتيجة تفاعل معقّد بين الانهيار الداخلي والتدخل الخارجي.[4]

يتضح لنا مما سبق ذكره انفا ان دراسة أنماط انتقال السلطة عمليًا تكشف عن أن الحكم المملوكي في العراق لم يكن نظامًا مغلقًا، بل بنية مفتوحة تتأثر بتغيّر التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية. وقد جعل هذا الواقع من كل انتقال للسلطة لحظة إعادة تفاوض بين أطراف متعددة، تتداخل فيها المصالح المحلية مع حسابات المركز العثماني والفاعلين الخارجيين.

المبحث الثالث: قراءة رسول حاوي الكركوكلي لآلية انتقال السلطة في العراق المملوكي

أولًا: الكركوكلي ومنظور المؤرخ المحلي

قدّم رسول حاوي الكركوكلي قراءة لآلية انتقال السلطة تنطلق من موقع المؤرخ المحلي القريب من بيئة الحدث، سواء من حيث الزمان أو من حيث الانتماء الاجتماعي والسياسي. وقد انعكس هذا القرب على سرده التاريخي، إذ أولى اهتمامًا واضحًا للتفاصيل الداخلية المرتبطة بالصراعات بين المماليك، ومواقف الأعيان، وتقلبات الولاء داخل بغداد، بوصفها عناصر حاسمة في تقرير مصير الحكم، ولا يتعامل الكركوكلي مع انتقال السلطة بوصفه قرارًا صادرًا من الباب العالي، بل يقدّمه غالبًا كنتيجة مباشرة لحراك داخلي، تفرضه الوقائع العسكرية والتحالفات المحلية، ثم يُستكمل لاحقًا بإطار شرعي عثماني، ان مركز الثقل في تفسيره ينتقل من الآستانة إلى بغداد، حيث تُصنع السلطة فعليًا.[5]

يميل الكركوكلي إلى تفسير انتقال السلطة من خلال رصد العلاقات داخل النخبة المملوكية نفسها، مسلطًا الضوء على دور القوة العسكرية، ومكانة القائد بين الجند، وقدرته على فرض الانضباط أو كسب التأييد، كما يبرز دور الأعيان المحليين، لا سيما في لحظات الفراغ السياسي، حين يتحول موقفهم إلى عامل ترجيح بين المتنافسين[6]،

(1) رافت الشيخ ، المصدر نفسه، ص78.
(2) علاء موسى نورس، المصدر السابق، ص117.
(3) رافت الشيخ ، المصدر السابق، ص82-81.
(4) رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص 170؛ ستيفن لونكريك، المصدر السابق ، ص 235-234.
(5) رسول الكركوكلي، المصدر السابق ، ص 170 .
(6) ذكر محمد أنيس في كتابه (الدولة العثمانية والشرق العربي) : لم يكن انتقال السلطة، في التفسير المحلي، يُنظر إليه بوصفه مجالًا لتجديد أنماط الحكم أو إصلاحها، بل ظل محكومًا بإطار تقليدي راسخ يحدّ من إمكان التغيير. وقد انسجم هذا الفهم مع موقف الدولة

ويلاحظ في سرده أن الفرمان العثماني لا يحضر بوصفه عنصرًا فاعلًا في صنع الحدث، بل كخاتمة طبيعية لمسار بدأ وانتهى محليًا، وغالبًا ما يرد ذكر الفرمان بعد استقرار الحكم فعليًا، الأمر الذي يعكس قناعة ضمنية لدى الكركوكلي بأن الشرعية الحقيقية تُكتسب من السيطرة الميدانية لا من القرار المركزي.[1]

على الرغم من الطابع السردي الغالب على كتابة الكركوكلي، فإن نصوصه لا تخلو من إشارات تفسيرية تكشف رؤيته لطبيعة الحكم المملوكي، فهو يربط بين ضعف الوالي أو تراجعه العسكري وبين سرعة انهيار سلطته، كما يربط بين قوة الشخصية القيادية واستقرار الحكم النسبي، دون أن يصوغ ذلك في إطار نظري صريح، وتكشف هذه المقاربة عن إدراك ضمني بأن النظام السياسي المملوكي يقوم على أشخاص[2] لا على مؤسسات، وأن انتقال السلطة هو انعكاس مباشر لقوة الفرد لا لقوة النظام، ومن هنا، فإن الكركوكلي يقدّم، دون أن يصرّح، نقدًا غير مباشر لهشاشة البناء السياسي القائم[3].

ثانياً: محدودية حضور العامل الخارجي في تفسير الكركوكلي

يُلاحظ أن الكركوكلي يقلّل نسبيًا من أثر التدخلات الخارجية في تفسيره لانتقال السلطة، إذ يركّز بشكل أساسي على الداخل المحلي، ولا يمنح العامل الإقليمي أو الدولي سوى حضور هامشي. ويعود ذلك إلى طبيعة اهتمامه بالسرد اليومي للأحداث داخل العراق، فضلًا عن رؤيته التي تعتبر أن الفاعلين الحقيقيين هم المماليك أنفسهم ومن يدور في فلكهم[4]، غير أن هذا التركيز، على أهميته، يحدّ من شمولية تفسيره، إذ يجعل انتقال السلطة يبدو وكأنه شأن داخلي صرف، متغافلًا عن الضغوط الإقليمية التي كانت تؤثر، ولو بشكل غير مباشر، في مسار الأحداث[5].

يتضح لنا مما سبق ذكره انفا ان أهمية قراءة الكركوكلي تكمن في كونها توثّق آلية انتقال السلطة من الداخل، وتكشف عن ديناميات الحكم كما عايشها الفاعلون المحليون، وهو ما يمنحها قيمة مصدرية عالية، غير أن هذه القيمة لا تعفيها من الحاجة إلى قراءة نقدية تضعها في سياقها، وتوازنها

العثمانية التي لم تكن تميل إلى تقبل أي تجديد في النظم السياسية السائدة، الأمر الذي قيّد حركة ممثليها في الولايات. فالمبعوثون الذين يحملون أفكارًا إصلاحية أو تصورات مغايرة لطبيعة الحكم لم يحظوا برضا السلطنة، بل غالبًا ما وُضعوا موضع الريبة وعدم الثقة، مما جعل استمرار الأساليب القديمة في تداول السلطة هو القاعدة الغالبة. ينظر: محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1993، ص 144 ..

(1) رسول الكركوكلي، المصدر السابق ، ص 106-105.

(2) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص58.

(3) عباس العزاوي، المصدر السابق ، ص 20.

(4) رسول الكركوكلي، المصدر السابق ، ص 170

(5) إن الانفتاح العثماني على أوروبا لم يكن طارئًا ولا استثنائيًا، بل كان قائمًا منذ زمن عبر الإقامة والتجارة وتبادل السلع ، ومن ثمّ فإن إدخال المشرق العربي في شبكة التبادل العالمية لم يكن نتيجة صدمة خارجية مباشرة بقدر ما كان امتدادًا لحركة تاريخية داخلية. وعليه فأن العامل الخارجي لعب دوراً في تفسير التحولات، وادت ضمنيًا على الديناميات الذاتية ، وهذا يتعارض ضمناً على ان انتقال السلطة ، يبدو وكأنه شأن داخلي . ينظر: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني، مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، تونس، 1994، ص 10 .

مع روايات أخرى أكثر شمولًا، وهو ما يبرّر اعتماد هذا البحث على المقارنة مع لونكريك.[1] ويمثّل الكركوكلي نموذجًا لكتابة تاريخ السلطة من الداخل، حيث تُفهم الشرعية بوصفها نتاجًا للقوة والقبول المحلي[2]، لا نتيجة قرار مركزي مجرد.

المبحث الرابع: قراءة ستيفن همسلي لونكريك لآلية انتقال السلطة في العراق المملوكي

أولًا: لونكريك ومنهج القراءة البنيوية لتاريخ السلطة

ينطلق ستيفن هيمسلي لونكريك في تفسيره لآلية انتقال السلطة في العراق المملوكي من منظور بنيوي شامل، يربط بين تطورات الداخل العراقي وبين موقع الولاية ضمن المنظومة العثمانية والتوازنات الإقليمية والدولية، وعلى خلاف الكركوكلي، لا يتعامل لونكريك مع انتقال الحكم بوصفه حدثًا محليًا معزولًا، بل يراه جزءًا من أزمة أوسع تتعلق بتراجع قدرة الدولة العثمانية على إدارة ولاياتها البعيدة خلال القرنين الثامن عشر وبدايات التاسع عشر.[3] وفي هذا الإطار، يُبرز لونكريك أن غياب آلية مؤسسية واضحة للتعاقب على الحكم لم يكن سمة عراقية خالصة، بل انعكاسًا لخلل بنيوي في النظام الإداري العثماني نفسه، تفاقم بفعل المسافة الجغرافية، وضعف الاتصال، وتعدّد مراكز النفوذ.

ركّز لونكريك على فكرة أن انتقال السلطة في العراق المملوكي كان محكومًا بتوازنات القوى أكثر من كونه نتاجًا لمبادرات فردية أو صراعات شخصية، فالوالي، في نظره، لا يصل إلى الحكم لمجرد تفوّقه العسكري، بل لقدرته على التموضع ضمن شبكة معقّدة من المصالح تشمل الجند، والأعيان، والدولة العثمانية، والقوى الإقليمية المجاورة.[4]

كان خوف السلطان عبد الحميد الاول تجاه المماليك وضرورة طردهم، بسبب وصول سلالة جديدة غير تركية للحكم، بالتزامن مع تنامي القومية التركية التي بدأت الدولة العثمانية بالحديث عنها وتأصيلها في كل ولاياتها ، مع السير تجاه الحداثة في القرن التاسع عشر . وبين ان المماليك ولدوا نصارى واخوتهم تستند للعنصرية في الحكم ، وان سلطتهم العسكرية التي اسسوها وحدت ولاياتهم وفاقت سلطة السلطان ، حتى اصبحت سلالتهم شبه وراثية في الحكم.[5]

ويشير ذلك الى انتقال مركز التحليل من الأشخاص إلى البنية، حيث تصبح القوة العسكرية، والموارد الاقتصادية، والموقع الجغرافي، عوامل متداخلة تُحدد من يمتلك أهلية الحكم. ومن ثمّ، فإن انتقال السلطة يُفهم باعتباره نتيجة منطقية لاختلال هذه التوازنات أو إعادة تشكيلها.[6]

على الرغم من اعتراف لونكريك بتراجع نفوذ الباب العالي، فإنه لا يُقصيه من معادلة انتقال السلطة، بل يمنحه دورًا مرنًا يتراوح بين التدخل المباشر والقبول بالأمر الواقع. ويرى أن الدولة العثمانية كانت تمارس سياسة براغماتية تقوم على الحفاظ على الحد الأدنى من السيطرة الاسمية، ولو على حساب التخلي عن الإدارة المباشرة.[7]

(1) رسول الكركوكلي، المصدر السابق ، ص 154.
(2) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص64-59.
(3) عثمان بن سند، المصدر السابق ، ص 3.7؛ ستيفن هيمسلي، المصدر السابق ، ص 222.
(4) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص37.
(5) ستيفن هيمسلي، المصدر السابق ، ص 239.
(6) ستيفن هيمسلي، المصدر نفسه ، ص 284.
(7) سعى الباب العالي إلى استعادة حكمه المباشر في العراق مستغلاً الغزو الفارسي (1776-1775م) ووباء الطاعون، إلا أن محاولاته فشلت بسبب قوة المماليك

فسّر لونكريك إصدار الفرمانات السلطانية بوصفه محاولة للحفاظ على الشرعية الإمبراطورية، لا وسيلة فعلية لصناعة السلطة. فالفرمان، في نظره، يُعبّر عن تسوية سياسية أكثر مما يُعبّر عن قرار سيادي حاسم.[1]

ثانياً: العامل الإقليمي والدولي في قراءة لونكريك

أولى لونكريك اهتمامًا واضحًا للعامل الخارجي في تفسير آلية انتقال السلطة، ولا سيما الدور الذي لعبته القوى الإقليمية المجاورة، مثل إيران، إضافة إلى الحضور المتزايد للقوى الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا، ويرى أن هذه القوى لم تكن بعيدة عن إعادة تشكيل التوازنات الداخلية، سواء عبر التدخل العسكري غير المباشر، أو من خلال الضغط الدبلوماسي، أو عبر المصالح التجارية.[2]

اظهر لونكريك أن بعض ولاة بغداد استطاعوا تعزيز مواقعهم السياسية من خلال توظيف علاقاتهم الخارجية، أو على الأقل ضمان حياد هذه القوى في لحظات الانتقال الحساسة. وعليه، فإن انتقال السلطة لم يعد يُحسم داخليًا فقط، بل أصبح مرتبطًا بحسابات إقليمية أوسع.[3]

يتضح لنا مما سبق ان قراءة لونكريك تتميّز بشموليتها وقدرتها على ربط الحدث المحلي بسياقه العام، وهو ما يمنحها قوة تفسيرية عالية، غير أن هذا الاتساع في الأفق التحليلي يأتي أحيانًا على حساب التفاصيل المحلية الدقيقة، التي تظهر بوضوح أكبر في كتابات الكركوكلي. ومن هنا، فإن الجمع بين القراءتين يتيح فهمًا أعمق وأكثر توازنًا لآلية انتقال السلطة في العراق المملوكي، وتمثّل قراءة لونكريك نموذجًا لكتابة تاريخ السلطة من الخارج، حيث تُفهم الشرعية في إطار بنيوي وإقليمي، لا من خلال الوقائع اليومية وحدها.

الاستنتاجات :

- أفرز عهد المماليك في بغداد ولاةً اتّسموا بالإخلاص في أداء مهامهم، وأسهموا في إصلاح الأوضاع وتحقيق قدرٍ ملحوظ من الاستقرار والأمن في معظم فترات حكمهم، وفي مقدمتهم سليمان باشا الكبير وداود باشا. ويُعزى ذلك إلى اتّساع صلاحيات الوالي وإحاطته بطبيعة ولايته من حيث أوضاعها وتركيبتها الاجتماعية، فضلًا عن تبنّيه أنظمة إدارية منسجمة مع تلك التركيبة. وعلى النقيض من ذلك، برز ولاةٌ اقتصر اهتمامهم على الحفاظ على السلطة مع جهلهم بشؤون الولاية، فتركوا الأمور تسير دون ضبط، وانصرفوا إلى الصراع والتنافس على حكم بغداد بدل الاهتمام بإدارة شؤونها.

- كشف تحليل كتابات رسول حاوي الكركوكلي وستيفن همسلي لونكريك عن اختلاف جوهري في منطلق التفسير التاريخي لآلية انتقال السلطة في العراق المملوكي ،فالكركوكلي ينطلق من الداخل المحلي، ويركّز على الوقائع اليومية، والصراعات المباشرة بين المماليك، ومواقف الأعيان، بوصفها العوامل الحاسمة في تقرير مصير الحكم. في المقابل،

العسكرية والإدارية وضعف كفاءة الولاة العثمانيين وميل السكان إلى الولاة المماليك ، ولذلك أُعيد الحكم إليهم، ولا سيما مع عجز القوات العثمانية عن إخراج الفرس من البصرة، في حين تولّت عشائر المنتفق طرد الفرس منها. ينظر : عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 23 ..

(1) لوتسكي، المصدر السابق، ص75.

(2) ستيفن هيمسلي، المصدر السابق ، ص 235-234..

(3) عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 23.

ينطلق لونكريك من منظور بنيوي أشمل، يربط انتقال السلطة بسياق الدولة العثمانية وتوازناتها الإقليمية والدولية ،ويعكس هذا الاختلاف تباين الخلفية المنهجية لكل منهما؛ فالأول يمثّل كتابة تاريخية قريبة من الحدث، تتقدّم فيها التفاصيل على التعميم، في حين يمثّل الثاني كتابة تحليلية متأخرة نسبيًا، تسعى إلى تفسير الظاهرة ضمن إطار أوسع.

– منح الكركوكلي الداخل المحلي دورًا مركزيًا في صناعة السلطة، حيث يُصوَّر انتقال الحكم بوصفه نتيجة مباشرة لقدرة هذا الوالي أو ذاك على فرض السيطرة العسكرية وكسب دعم النخبة المحلية، وفي هذا الإطار، تبدو الدولة العثمانية طرفًا ثانويًا يأتي تدخله لاحقًا لإقرار واقع قائم ،أما لونكريك، فيقرّ بفاعلية الداخل المحلي، لكنه يقيّده ضمن شبكة من القيود البنيوية، تتمثّل في موقع العراق داخل الدولة العثمانية، وضغوط الجوار الإقليمي، والحضور الأوروبي المتنامي. **ومن ثمّ**، فإن الفاعلية المحلية في نظره ليست مطلقة، بل مشروطة بمدى انسجامها مع هذه التوازنات الأوسع.

– تجلّت إحدى أبرز نقاط الاختلاف بين الكركوكلي ولونكريك في تفسير مفهوم الشرعية السياسية. فالكركوكلي يربط الشرعية ارتباطًا وثيقًا بالقوة الفعلية والسيطرة الميدانية، حيث يُفهم الحكم بوصفه حقًّا لمن يمتلك القدرة على فرض النظام وضبط الأمن. أما الفرمان العثماني، فيظهر في سرده كعنصر مكمل لا مؤسِّس ، في المقابل، يرى لونكريك أن الشرعية السياسية تتشكّل من تفاعل معقّد بين القوة المحلية والاعتراف المركزي والقبول الإقليمي والدولي. ووفق هذا المنظور، لا تكتمل شرعية الوالي إلا بقدرته على تحقيق توازن مقبول بين هذه المستويات المتعددة.

– يُلاحظ أن الكركوكلي يقلّل من شأن العامل الخارجي في تفسير انتقال السلطة، مكتفيًا بالإشارة إليه عرضًا، دون أن يمنحه دورًا تفسيريًا واضحًا. ويُفسَّر هذا التهميش بطبيعة اهتمامه بالسرد المحلي، وبحدود الأفق التحليلي السائد في عصره ، في المقابل، يمنح لونكريك العامل الخارجي موقعًا مركزيًا في تحليله، ويرى أن التدخلات الإقليمية والدولية كانت تؤثّر، بشكل مباشر أو غير مباشر، في اختيار الولاة وفي استقرار حكمهم. **ومن ثمّ**، فإن انتقال السلطة في العراق المملوكي، وفق قراءة لونكريك، لا يمكن فهمه بمعزل عن البيئة الإقليمية الأوسع.

– تُفضي المقارنة بين الكركوكلي ولونكريك إلى ضرورة تبنّي قراءة تركيبية تجمع بين العمق المحلي الذي يقدّمه الأول، والشمول البنيوي الذي يقدّمه الثاني. فالاكتفاء بأحد المنظورين يؤدي إمّا إلى تضييق التفسير ضمن حدود الداخل فقط، أو إلى إغفال التفاصيل التي تشكّل جوهر الحدث التاريخي ، ومن ثمّ، يمكن القول إن آلية انتقال السلطة في العراق المملوكي كانت نتاجًا لتفاعل ثلاثي الأبعاد: قوة محلية فاعلة، وشرعية عثمانية مرنة، وضغوط إقليمية ودولية متغيّرة ، وهذه النتيجة تمثّل الإضافة العلمية الأساسية التي يقدّمها هذا البحث.

وبذلك فأن اختلاف كتابة التاريخ لا يعود فقط إلى اختلاف الوقائع، بل إلى اختلاف زاوية النظر والمنهج، وهو ما يفسّر التباين في تفسير آلية انتقال السلطة بين مؤرخ محلي وآخر غربي.

يُظهر الجدول الاتي أن آليات انتقال السلطة في بغداد خلال العصر المملوكي لم تكن محكومة بنمط دستوري ثابت، بل اتسمت بدرجة عالية من التعدد والاضطراب، ويعكس في مجمله أن

انتقال السلطة في بغداد المملوكية كان عملية سياسية مركبة، نتجت عن تفاعل دائم بين الانهيار الداخلي وضبط الإمبراطوري العثمانية ، والتأثير الخارجي، وهو ما يدعم القراءة التحليلية التي ترى في الحكم المملوكي نظاماً غير مكتمل البناء المؤسسي، يقوم على إدارة الأزمات ، وهو ما يكشف غياب قاعدة مؤسسية مستقرة لتنظيم انتقال الحكم.

جدول : آليات انتقال السلطة وأنماط الشرعية السياسية في بغداد خلال فترة حكم المماليك[1].

ت	المملوك / الوالي	آلية انتقال السلطة	توصيف الآلية
1	سليمان باشا أبو ليلة	فرض الأمر الواقع ثم فرمان سلطاني	قوة محلية تسبق الشرعية العثمانية
2	علي باشا	اختيار توافقي بين المماليك وتصديق الآستانة	تسوية نخب داخلية
3	عمر باشا	انقلاب داخلي على سلفه ثم اعتراف عثماني	عنف سياسي + شرعية لاحقة
4	مصطفى باشا الأسبيناخجي	تعيين مباشر من الباب العالي	تدخل عثماني قسري
5	عبدي باشا	تعيين سلطاني إداري	ولاية مفروضة دون سند محلي
6	عبد الله باشا	تسوية سياسية مع المماليك	شرعية اضطرارية لمواجهة الخطر الخارجي
7	حسن باشا الكركوكلي	تعيين عثماني بعد فوضى داخلية	ملء فراغ السلطة
8	سليمان باشا الكبير	دعم بريطاني + تعيين سلطاني + ضمان مصالح اقتصادية	توافق الدولة مع قوة اجنبية
9	علي باشا الكتخدا	وصية من سليمان الكبير	انتقال شبه وراثي
10	سليمان باشا الصغير	دعم فرنسي + تعيين سلطاني + ضمان مصالح اقتصادية	تحالف سياسي – اقتصادي مع قوة أجنبية
11	عبد الله أغا التوتونجي	تعيين بفرمان مفتوح الاسم	ولاية هشة قصيرة العمر
12	سعيد باشا	تحالف قبلي وفرض بالقوة	شرعية قبلية
13	داود باشا	انقلاب منظم ثم اعتراف سلطاني	استيلاء ناجح تُوِّج بالشرعية

(1) تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث ، اعتماداً على تحليل مقارن لروايتي رسول حاوي الكركوكلي وستيفن همسلي لونكريك وبعض المصار الأخرى التي تم الاعتماد عليها في البحث.

المصادر :

1. ايناس سعدي، تاريخ العراق الحديث، دار عدنان، بغداد، 2014.

2. باقر امين الورد، حوادث بغداد في 12 قرن ، ط١، مكتبة النهضة ، بغداد ، 1989،

3. باقر أمين الورد ،بغداد خلفاؤها ولاتها ملوكها رؤساؤها، مشورات دار التربية، بغداد، 1984.

4. بريدجز هارفرد جونز، موجز لتاريخ الوهابية، ترجمة عويضة بن متيريك، دارة الملك عبد العزيز، السعودية،1424 هـ.

5. جيمس ريموند وليستد، رحلة الى بغداد في عهد الوالي داود باشا ، ترجمة سليم التكريتي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، 1984.

6. رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994.

7. رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، دار الكتاب العربي، بيروت،1960 .

8. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

9. ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، بغداد، 1985.

10. سليمان فائق، تاريخ بغداد ، ترجمة موسى كاظم ، مطبعة المعارف، بغداد، 1962.

11. عباس العزاوي، موسوعة تأريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2004.

12. عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ، مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، تونس، 1994.

13. عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً، ط٣ ، مطبعة العرفان، صيدا ، 1958.

14. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.

15. عثمان بن سند، مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود، اختصره أمين حسن الحلواني المدني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1931.

16. علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، منشورات وزارة الاعلام، العراق، 1975.

17. عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك 1831-1749،رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 1976.

18. علي الوردي ، علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة الارشاد، بغداد.

19. كارستن نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر ، ترجمة محمود حسين الامين ، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965، ص 129

20. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007.

21. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1993.